وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: المالية والمحاسبة

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبين

- شامي حليمة
- بن يطو سمية

تحت عنوان:

دور التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

- دراسة حالة المركب الصناعي التجاري حضنة المسيلة -

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
		رئيسا
د. سعيدي يحي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

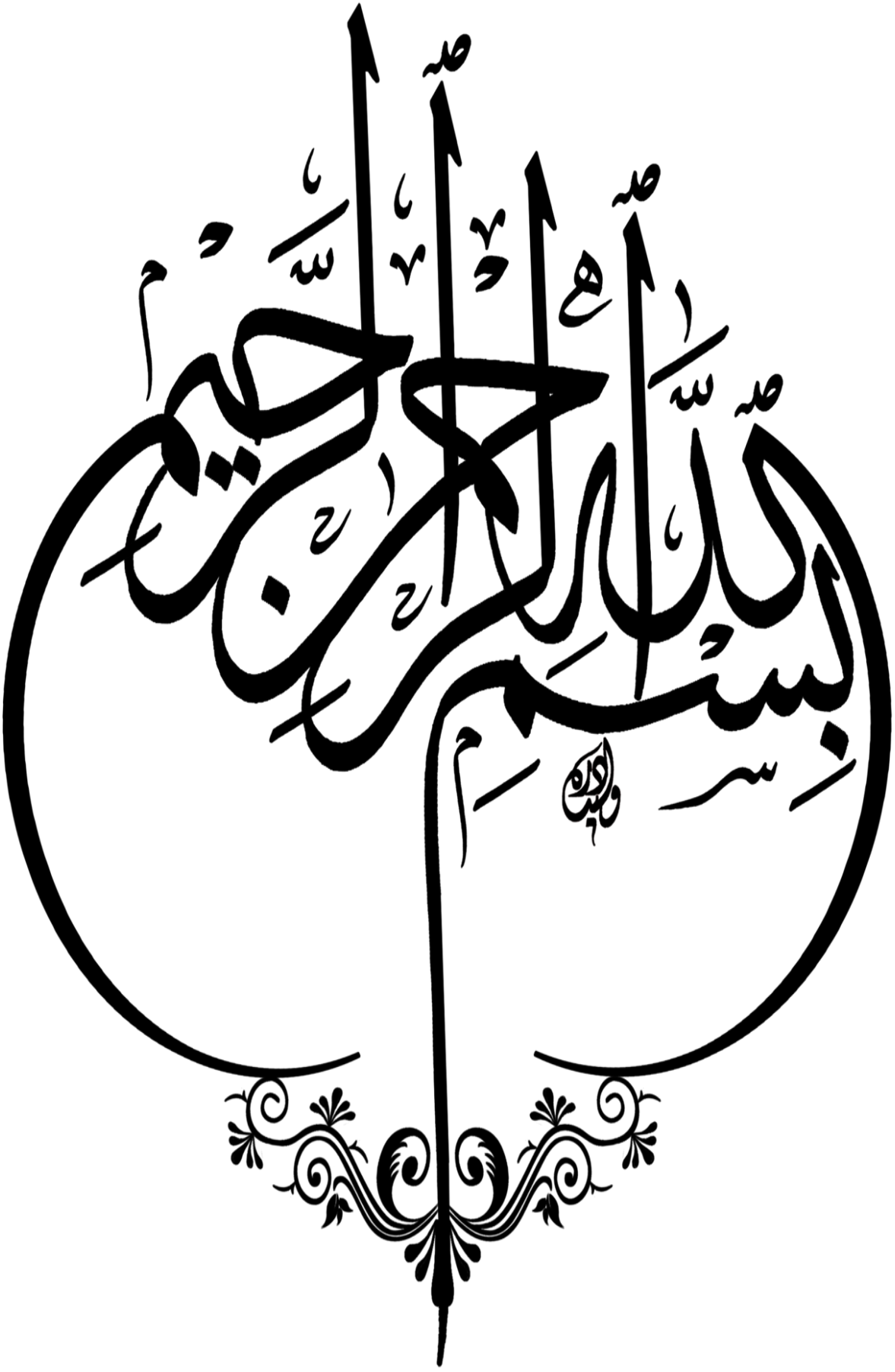
بسم الله الرحمن الرحيم

** كلمة شكر وعرفان **

شكرنا وتقديرنا للمولى عز وجل الذي وفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ الفاضل

"سعيدي يحي"

الذي كان نعم الموجه طيلة مراحل إنجاز هذا البحث، فجزاه الله كل خير إن شاء الله

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكل من بذل ولو مثقال ذرة في سبيل إنجاح هذا البحث

فجزاهم الله كل خير

إلى كل أساتذة قسم المالية والمحاسبة

إهداء

الحمد لله الذي زين دربي بالعلم ووفقنا لإنجاز هذا العمل

ونهدي ثمرة جهدنا المتواضعة إلى: القلب الرحيم الذي رعاني

و الوجه الباسم الذي ربانـي و النبع الحنون الذي سقاني من فيض الحنان إلى

أول كلمة نطق بها لساني ﴿أمي الحبيبة﴾

قرة العين و بلسم الشفاء و قدوة و مثالا في الحياة

و الحب الفائض و رمز الهناء و معلما و نعم الأولياء

﴿ أبي العزيز ﴾

إلى من هم في البيت إخوتي و أخواتي

شموعا أرتب بهم دفاتري و أوراقي

إلى جميع الأهل و الأقارب إلى من جمعني بهم في الجامعة التلاقي

كيف حالي بدونهم بعد الفراق إلى زملائنا في الجامعة

إلى جميع الأصدقاء دون استثناء

بن بطوسمية

إهداء

إلى من تكبدا عناء تنشئتي في الصغر ، وحملاهم نجاحي في الكبر ، إلى من وفرا لي جميع ظروف النجاح وسهرا الليالي يد العوان لي بالفلاح، إلى أحق الناس بحسن صحبتي من البشر . . .

إلى الوالدين الكريمين حبا وعرفانا .

إلى عروتي وسندي في الحياة . . . إخواني .

إلى من كانوا أوفياء وقاسموا معي طعم الحياة .

إلى زوجي العزيز "أيوب"

إلى كل السالكين والساهرين في طلب العلم والمحبين له .

أهدي هذا العمل

سامي حليمة

مقدمة

مقدمة:

إن ظهور الأزمات المالية التي شهدتها كبريات الشركات العالمية في أواخر القرن العشرين، وما لحقها من تطورات وتغيرات مست العديد من المجالات؛ بالأخص المجال الاقتصادي، حيث تأثر أداء المؤسسات بهذه التغيرات والأوضاع باعتبارها إحدى أهم الوحدات الاقتصادية.

لقد أدى الزيادة والتنوع في حجم المؤسسات والتوسع في الأعمال والخدمات إلى تعقيد العمليات المالية والإدارية فيها، ويعود ذلك إلى ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في العديد من الشركات والمؤسسات مما أدى بنا الاهتمام المتزايد بالتدقيق الداخلي والتركيز عليه كوظيفة.

شهد التدقيق الداخلي مجموعة تغيرات؛ حيث يوحي بالأهمية القصوى والدور الفعال الذي يلعبه في توجيه المؤسسات وحماية ممتلكاتها والتحقق من اكتمال السجلات المحاسبية ومدى صدق القوائم المالية، وتقييم أدائها المالي والذي هو عبارة عن مرآة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، فالمؤسسات التي يكون لها تدقيق داخلي يلعب هذا الأخير دورا في تحسين الأداء المالي لها.

أولا: الإشكالية الرئيسيـــــــــــــــة

✍ **كيف يساهم التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين الأداء المالي ؟**

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة فيما يلي:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي وفيما تكمن أهميته ؟
- ما المقصود بالأداء المالي و مصطلح تقييم الأداء المالي ؟
- كيف تساهم مهنة التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي وتحسينه؟

ثانيا: فرضيـــــــــات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكن وضع مجموعة فرضيات والتي تكون منطلق الدراسة وهي كما يلي:

1. التدقيق الداخلي نشاط تقويمي مستقل داخل الشركة يهدف إلى تدقيق المعاملات المحاسبية والمالية وغيرها وذلك كأساس لخدمة الإدارة.
2. التدقيق الداخلي وظيفة أساسية وضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية تساعد على تحسين الأداء المالي وتقييمه.
3. الأداء المالي أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز ضرورة وجود تبني هذا النوع من التدقيق وذلك لأثره ودوره في اكتشاف النقائص، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي باعتباره أداة لتحسين الأداء المالي وزيادة الفعالية بالمؤسسة.

رابعا: أسباب اختيار موضوع الدراسة

لا يكمن اختيار هذا الموضوع بمحض الصدفة وانما يعود هذا الاختيار لعدة دوافع ومبررات يمكن حصرها فيما يلي :

1. حاجة المؤسسات الجزائرية للتدقيق الداخلي نتيجة للدور الفعال الذي يلعبه داخل المؤسسة قصد تحسين الأداء المالي وتقييمه.

2. الرغبة في التمكن من التدقيق الداخلي علما وعملا.

3. أهمية تقييم وقياس أداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

4. الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص ورغبتنا للإلمام بموضوع البحث.

خامسا: الدراسات السابقة

لإنهاء هذا البحث اتبعنا بعض الدراسات والتي نوجزها في النقاط التالية:

1. لخضر أوصيف: "نحو تحسين جودة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة في ظل الممارسات والتطبيقات لحوكمة الشركات –دراسة عينة لشركات المساهمة SPA"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017، نصت إشكالية الدراسة على ما يلي: **إلى أي مدى يمكن أن يساهم تحسين جودة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة على شركات المساهمة الجزائرية.** ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج والمتمثلة في:

- يقدم قسم التدقيق الداخلي خدمات متنوعة بين الوقاية والاستشارة والتأكيد، مما يجعله يحقق قيمة مضافة للشركة وأصحاب المصالح؛
- لا بد من تحقيق التعاون والتكامل بين قسم التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي لأن الأهداف والمقاصد مشتركة (حماية مصالح الشركة والحفاظ على إستمراريتها ونجاحها).

2. عادل عشي: "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم –دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل" بسكرة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002، نصت إشكالية الدراسة حول: **دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، وتوصلت الدراسة إلى:

- لا يمكن أن تقدم قائمة التقييم الجيد للأداء إن لم يحسن المسيرين اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة؛

- الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية هو أداء متوسط وبالتالي فإن أداء مؤسسة صناعات الكوابل هو الآخر متوسط؛

3. شدري معمر سعاد: "دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة سونلغاز"–، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009، تتمحور الإشكالية حول: **مدى مساهمة إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في تسهيل دور وفعالية المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة وفي مؤسسة سونلغاز بصفة خاصة**، كان من أهم النتائج المتوصل إليها:

- نظام الرقابة الداخلية يعتبر من بين الأدلة القوية في بناء تقرير المراجعة الداخلية المالية، ويتم تدعيمه وتقويته بوضع خلية المراجعة الداخلية؛
- تقييم الأداء المالي يعتبر الأساس الذي تقوم به الإدارة المالية، ويساعد في ذلك العمل الذي يقوم به المراجع الداخلي المالي في مراجعة الحسابات.

4. يونس عليان الشويكي: "أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 03، العدد الأول، دمشق الأردن، 2014، نصت إشكالية الدراسة على ما يلي: **هل التدقيق الداخلي له أهمية في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية في الشركات الأردنية**، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- هل هناك التزام جيد ومقبول بمعايير التدقيق الداخلي وخصوص المعايير التي تتعلق بالصفات كالاستقلالية والموضوعية والكفاءة؛
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المدقق الداخلي وقانون التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

5. الشيخ الداوي: "تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء"، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 07، 2010، نصت إشكالية هذه الدراسة على ما يلي: **هل يمكن تحديد ماهية مفهوم الأداء في ظل التباين بين وجهات نظر المفكرين والباحثين في حقل علوم التسيير**، توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- الأداء يعتبر بمثابة الوسيلة الأساسية لأية مؤسسة ترغب في بلوغ مرحلة التفوق والتميز وتحقيق أهدافها الاستراتيجية؛
- الأداء هو عمل الأشياء الصحيحة بطريقة صحيحة.

6. فاطمة أحمد موسى إبراهيم: "العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، تمثلت إشكالية الدراسة في: **العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة**، وكان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخطيط عملية التدقيق وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، حيث أن التخطيط من متطلبات عملية التدقيق؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة، حيث ان هناك اهتمام من قبل إدارة التدقيق بمتابعة أوراق العمل ومتابعة مدى الالتزام بمعايير التدقيق من قبل فريق العمل.

انطلاقا من الدراسات السابقة والتي عالجت الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي فإن موضوع دراستنا سيتمحور حول التوجه التالي:

- مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي من جهة وتحسينه من جهة؛
- الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي للحد من المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة محل الدراسة؛

- أهمية تقارير المدقق الداخلي والتي تساعدنا في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

سادسا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: القيام بالدراسة الميدانية في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة وذلك لمعالجة الإشكالية المطروحة؛

الحدود الزمانية: خاضعة للمعلومات المحصل عليها من طرف المؤسسة محل الدراسة.

سابعا: المنهج المتبع في الدراسة

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والذي يمكننا من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع من اجل تكوين صورة متكاملة حول الظاهرة المدروسة، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج الخاص بدراسة الحالة كما استعنا بأداة المقابلة واخترنا مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة كميدان للدراسة لسنة 2021/2020 كفترة زمنية للدراسة.

ثامنا: هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، ولاختبار الفرضيات ولتحقيق الأهداف المتبقاة من الموضوع، قمنا بتقسيم هذا الأخير إلى 3فصول، فصلين لدراسة الجانب النظري وفصل لدراسة الجانب التطبيقي، وتسبق هذه الفصول مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة عامة

قمنا بتقييم الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان الإطار النظري للتدقيق الداخلي إلى مبحثين، تعلق المبحث الأول بماهية التدقيق الداخلي أما المبحث الثاني فتناولنا فيه عموميات حول التدقيق الداخلي.

بينما قدم الفصل الثاني بعنوان الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي وجاء تقييمه إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول ماهية تقييم الأداء المالي، فيما يعالج المبحث الثاني أسس تقييم الأداء المالي.

بينما الفصل الثالث الذي خصصناه للدراسة التطبيقية والذي حاء تحت عنوان دراسة حالة مطاحن الحضنة –المسيلة–، فقد قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول المعني بتقديم عام للمؤسسة محل الدراسية أما المبحث الثاني اختص بتحليل بيانات الدراسة وعرض نتائج الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق الداخلي

تمهيد:

لقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر بعض التحولات الاجتماعية والسياسية خاصة الاقتصاديين، فكانت لهذه التحولات آثار مباشرة على المحيط الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية، رتب على ذلك قيام المؤسسات بوضع إطار جديد لمهنة التدقيق الداخلي والاهتمام به.

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة تقييمه تنشأ داخل المؤسسة بهدف فحص ومراجعة جميع أنشطة وعمليات المؤسسة بشكل موضوعي، وبصفة مستمرة ونتيجة للتغيرات الحاصلة لا بد من وجود التدقيق الداخلي داخل المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف والتأكد من اتباع السياسات والانحرافات الموضوعة وكشف الأخطاء والعمل على تصحيحها وإضافة قيمة للمؤسسة.

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلا لما ذكرنا سابقا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق الداخلي

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة ظهرت نتيجة العديد من التطورات والتغيرات والأحداث التي ولدت الحاجة إليها، ككبر حجم المؤسسات وتعقد العمليات وتعدد الخدمات التي تقوم بها، فهو من الوسائل المهمة لإدارة المؤسسات، حيث أنه يضمن للإدارة الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي بنسبة كبيرة.

سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي؛ أهميته وأهدافه وكذا خصائصه وأنواعه.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي

أولا: نشأة التدقيق الداخلي

لقد كان للتدقيق الداخلي خلال القرنين الماضيين أثر واضح على العمليات المالية، حيث ازدادت أهميتها خلال نصف القرن الماضي من حاجة الانسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة.[1]

ولما كان التدقيق الداخلي يتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية فقد كان اكتشاف الغش والأخطاء وضبط البيانات المحاسبية يمثل العمل الأساسي للتدقيق الداخلي.

[1] خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2017، ص 21، 26.

يرجع بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي إلى إنشاء معهد المدققين الداخليين **(Institute Of InternatAvditors –IIA)** في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي واتساع نطاق الانتفاع بخدماته.

وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي عن طريق بذل الجهود المختلفة، حيث تم في عام 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي صدرت عن معهد المدققين الداخليين **(IIA)**، وفي عام 1957 تم إصدار أول قائمة معدلة لمسؤوليات التدقيق الداخلي، وفي عام 1974 تم تشكيل لجان لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي، وفي عام 1977 انتهت اللجان من أعماله وقدمت تقريرا بنتائج دراستها، وتم التصديق النهائي على هذه المعايير في المؤتمر الدولي السابع والثلاثين في سان فراسيسكو عام 1978.

وبحق فإن هذه المعايير التي تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد التدقيق الداخلي والجهات التابعة له تعد بمثابة ولادة وبزوغ مهنة جديدة عام 1988.[1]

ثانيا: مفهوم التدقيق الداخلي

إن كثرة اهتمام الباحثين والهيئات الدولية بالتدقيق الداخلي أدى إلى وفرة التعاريف الخاصة به مع اختلاف مضمونها وزاوية رؤيتهم له، وسنحاول إعطاء أهم التعاريف للتدقيق الداخلي حسب ما جاء به الباحثين والمهنيين:

---

[1] خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2006، ص ص31،30.

- مفهوم التدقيق الداخلي حسب معهد المدققين الداخليين (IIA): يعرف على أنه: "نشاط مستقل وتأكيد موضوعي ذو طبيعة استشارية، يهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها؛ ويساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة".[1]
- مفهوم التدقيق الداخلي حسب المعهد الفرنسي والرقابة الداخلية: عرف التدقيق الداخلي من قبل المعهد الفرنسي والرقابة الداخلية على أنه: "أداة تسيير توفر لإدارة المؤسسة تأكيدات مستقلة وموضوعية بأن العمليات يتم تطبيقها وفقا للقوانين والضوابط، ويساهم في تقييم نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية".[2]
- مفهوم التدقيق الداخلي حسب مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي **IFA**: عرف مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي وفقا لمعايير التدقيق الدولي (610) المعدل في سنة 2004 التدقيق الداخلي على أنه: "تقييم أنشطة المؤسسة المتعارف عليها كخدمة للمؤسسة ومن ضمن وظائفه تقييم نظام الرقابة الداخلية ومدى فعاليته، ويتضح من التعريف أن وظائف التدقيق الداخلي تشمل:

  - الفحص؛
  - التقييم.

- تعريف التدقيق الداخلي حسب لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل: عرف التدقيق الداخلي حسب لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل بأنه: "عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة؛ يتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولا حول تحقيق

---

[1] فاطمة أحمد موسى إبراهيم، العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2016 , ص35.

[2] عامر الحاج دحو، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دارية، أدرار،2018 , ص 154.

المؤسسة لأهدافها في النواحي التالية: كفاءة العمليات وفعاليتها، الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.[1]

وفي عام 1999 أصدر نفس المعهد تعريفا حديثا للتدقيق الداخلي والذي جاء به ما يلي: أصبح التدقيق الداخلي ذا صيغة:[2]

- **تأكيدية:** أن تطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالمنشأة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب.
- **استشارية:** لتزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات.
- **مستقل:** بارتباطه بأعلى مستوى إداري داخل التنظيم.
- **موضوعي:** بأداء الاعمال الموكلة إليه.

من خلال التعاريف السابقة يمكن بلورة تعريف عام وشامل للتدقيق الداخلي: التدقيق الداخلي هو وظيفة توكيدية استشارية مستقلة تنشأ داخل المؤسسة يقوم بها شخص أو عدة أشخاص لتقديم ضمان مدى فعالية الإجراءات التسيرية القائمة في المؤسسة، كما يعمل على قياس وتقييم فاعلية نظم وإجراءات الرقابة المطبقة، ليتمكن المدقق من بإبداء رأي فني محايد يساعد الإدارة في ترشيد قراراتها واستغلال مواردها بشكل أمثل.

---

[1] صالحي محمد، التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2016، ص 67-69.

[2] خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

أولا: أهمية التدقيق الداخلي

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من الشركات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بوظيفة التدقيق الداخلي، ذلك لأنه عبارة عن نشاط تقويمي للأنشطة والعمليات كافة في الشركة، إذ يمكن بيان أهمية التدقيق الداخلي وفقا لما هو موضح أدناه:[1]

- ترجع أهمية التدقيق الداخلي إلى ما يضيف من قيمة المؤسسة فقد أشار معهد المدققين الداخليين إلى ذلك في تعريفه للتدقيق الداخلي، وتعد إضافة القيمة الهدف الاستراتيجي للتدقيق الداخلي من خلال ما يقدمه من دور استشاري وتقويمي وتأميني، بالإضافة لدوره في تحسين العمليات وتخفيض المخاطر بدرجة من الموضوعية، وتعد سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي، لذا تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها المؤسسات.

ويعد التدقيق الداخلي وسيلة لا غاية تساهم في خدمة عدد من الفئات كالمديرين؛ المستثمرين الحاليين ورجال الأعمال، والهيئات الحكومية، وفي مرحلة التخطيط ورقابة الأداء تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي يجب أن تكون مدققة من قبل هيئة فنية فهو صمام أمان يزود الإدارة بالعديد من الخدمات وهي:[2]

1. **خدمات وقائية:** حيث تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من حماية سياسات المؤسسة وكذلك الحماية المناسبة للأصول؛

2. **خدمات تقويمية:** حيث تقوم بقياس وتقويم فعالية نظم الرقابة في المؤسسة؛

---

[1] فاطمة أحمد موسى إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] عبد الباسط أحمد الحنيسي، مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص 35.

3. **خدمات إنشائية:** يمكن تقديم هذه الخدمة من خلال اقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة أو المشروع.

4. حماية السياسة الإدارية من الانحراف عن التطبيق الفعلي

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي

تتمثل الأهداف الأساسية لوظيفة التدقيق الداخلي في القيام بالأنشطة التالية:[1]

1. التأكد من مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل والتحقق من تطبيقها؛

2. التأكد من التزام الإدارات والدوائر من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية أو مالية معينة.

3. التأكد من صحة البيانات ومدى اعتماد العمليات ودراسة الضبط **Revoir** فحص **Examine** عليها، من خلال مراجعة وتقييم إدارة المخاطر الداخلي وتدقيق البيانات.

4. التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

كما ونجد أيضا الأهداف الرئيسية للتدقيق الداخلي والتي تمثلت في ما يلي:[2]

- تقييم الضوابط المحاسبية والتشغيلية والإدارية؛
- التأكد من أن أنظمة الرقابة الداخلية تؤدي لتسجيل المعاملات بدقة وحماية الموجودات بشكل سليم؛
- تحديد ما إذا كانت المؤسسة تمتثل للقوانين واللوائح والالتزام بالسياسات.

---

[1] خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] محمد زامل فليح الساعدي، حكيم حمود فليح الساعدي، التدقيق الداخلي في الشركات العامة، دار عشتار الأكاديمية، الطبعة 01، بغداد، 2019، ص 21.

- مساعدة المؤسسة في تحديد وتقييم المخاطر وتحسين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، والقيام بإجراءات لمساعدة المؤسسة الكشف عن الاحتيال.

وإلى جانب ما سبق فإن من أهداف التدقيق الداخلي الأخرى هو قيام التدقيق الداخلي بتقديم مساعدة جميع أعضاء المؤسسة على تأدية عملهم بفعالية، ويتم ذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بتزويدهم للتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها.

المطلب الثالث: خصائص وأنواع التدقيق الداخلي

أولا: خصائص التدقيق الداخلي

يتميز نشاط التدقيق الداخلي بالخصائص التالية:[1]

1. نشاط تقييمي مستقل:

يعني أن يكون المدقق الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها، وأن يتبع إداريا أعلى مستويات الهيكل التنظيمي في الشركة مثل: مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عنه.

2. نشاط استشاري:

حيث يعمل نشاط التدقيق الداخلي على تزود إدارة ومجلس إدارة الشركة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

---

[1] لخضر أوصيف، نحو تحسن جودة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة في ظل الممارسات والتطبيقات لحوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 154.

3. نشاط تأكيدي

بناءا على نتائج تقدير المخاطر؛ يعمل نشاط التدقيق الداخلي على تقييم كفاية وفعالية أدوات نظام الرقابة الداخلية، حيث يتضمن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بنشاط الشركة مفهومة، ويتم العامل معها بشكل مناسب.

4. نشاط موضوعي

أي أن يقوم المدقق الداخلي بأداء عمله دون تحيز إلى أي طرف قد تكون له مصلحة في نتائج عملية التدقيق، بحيث على المدقق الداخلي أن يمارس التجرد والعدالة في جمع وتقييم أدلة الاثبات وتقييم النتائج، فالموضوعية تعتبر خاصية أساسية للمدقق الداخلي، فهي تسمح للمدقق بأن يوفر كل من خدمات التأكد والنشاط الاستشاري إلى مجلس الإدارة والأطراف ذات المصلحة بالشركة.

ثانيا: أنواع التدقيق الداخلي

بالرغم من تعدد أنواع التدقيق الداخلي إلا أنه من الصعوبة بمكان فصل هذه الأنواع عن بعضها أثناء التدقيق، فمن الصعوبة أن يتم تدقيق تشغيلي دون الأخذ بعين الاعتبار الأثر المالي أو الأثر الإداري أو قياس مدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات، كل هذا عهد المدققين فقد عمد على تقسيم التدقيق الداخلي إلى الأقسام التالية من أجل تبسيط فهم كل نوع:

الشكل رقم (01): يمثل أنواع التدقيق الداخلي

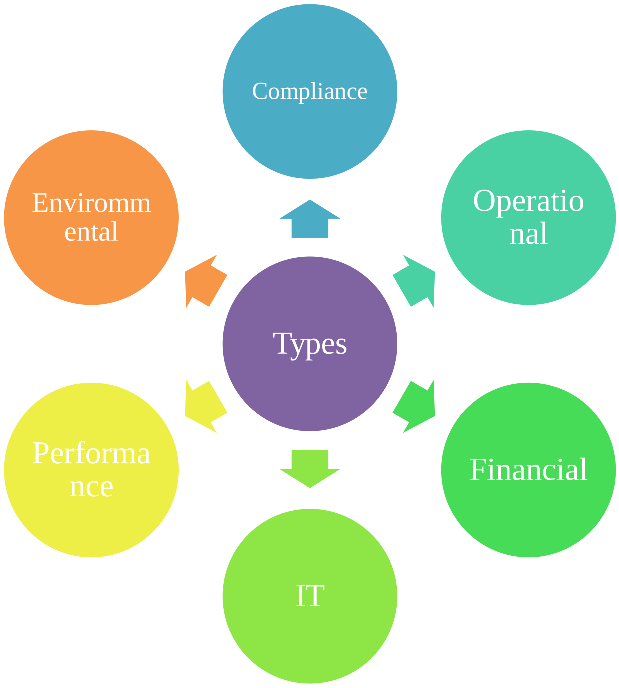

1. تدقيق الالتزام Compliance audit

ويسمى أيضا تدقيق الرقابة **control Audit** وهو ذلك النوع من التدقيق الذي يقوم بالتأكد من تطبيق السياسات، والعمليات والإجراءات للضوابط الرقابية المالية والتشغيلية، ومدى تطبيق القوانين الموضوعة بصورة أصلية، بالإضافة إلى التأكد من أن إجراءات الجودة الموضوعة من قبل المؤسسة قد طبقت بصورة جيدة.[1]

2. التدقيق التشغيلي Operational Audit:

هو التدقيق القائم على التحقق من الكفاءة والفعالية والاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ومساعدة الإدارة عل حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من أجل سلوك نهج عمل واقعي، فقد يشمل تدقيق العمليات تقسيما كاملا لنظام، وقد يكشف عن مشاكل مهمة في مجال العمليات.

[1] عليان الشوبكي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

ويعرف التدقيق التشغيلي أيضا أنه: "الفحص والتقويم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعية والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة.[1]

3. التدقيق المالي Financial Audit

يعرف التدقيق المالي بأنه: فحص البيانات المالية والسجلات بيان مطابقتها لمبادئ التدقيق المتفق عليها وسياسات الإدارة" كما عرف بأنه فحص العمليات والبيانات المالية والسجلات المحاسبية الخاصة بها لغرض التعرف على مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وسياسات وإجراءات الإدارة وأي متطلبات أخرى.[2]

4. تدقيق نظم المعلومات inforanation systems audit

يعرف نظم المعلومات الالكتروني وهو عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجي نظم المعلومات لهدف التحقق من امن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية في الوقت المناسب وصحيحة وكاملة ومقيدة.

5. تقييم الأداءperformance audit

يعرف بأنه عملية التأكد من الفعالية والكفاءة لأداء الموظفين ومدى التزام بالأنظمة والقوانين، يطلق على هذا النوع من التدقيق بتدقيق الإداري كونه يقوم بفحص شامل لإجراءات والأساليب الإدارية.

[1] خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص56، 58، 60.

[2] محمد زامل فليح الساعدي، م.حكيم جموت فليح الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص20.

6. تدقيق البيئي environnemental audit

يعرف على أنه فحص موضوعي منظم، دوري يهدف إلى قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن ان يواجه المنشاة والحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها من مختلف المصادر التي تؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية.

المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق الداخلي

يحتاج المدقق الداخلي عند قيامه بمهمة إلى مجموعة من المعايير تحكم وتنظم مهنته أو تمنعه الوقوع في مخاطر مستقبلية، من خلال الخدمات التي يقوم بها المدقق الداخلي واستناده للمعايير يستطيع جمع أدلة كافية وصحيحة لتدعيم عمله ليتمكن من اكتشاف الأخطاء المرتكبة وبالتالي تحليلها ومعالجتها.

المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي

ترتكز المعايير إلى عدد من المبادئ وتوفر إطار الأداء وتعزيز عملية التدقيق الداخلي، كما تعد المعايير متطلبات إلزامية وتتألف المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي من ثلاث مجموعات وهي كالتالي:

1. معايير الصفات: وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توفرها في كل من إدارة أو قسم التدقيق الداخلي في المنشأة والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي، وهي تتضمن كلا من المعايير التالية:[1]

---

[1] أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2011، ص ص 50-51.

1.1. المعيار (1000) الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات

تتضمن هذه المعايير أهم ما ينبغي أن يحتويه ميثاق التدقيق الداخلي من أهداف وصلاحيات ومسؤوليات، مع الإقرار بتعريف التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاقيات وأن تتم المصادقة على ذلك من مجلس الإدارة.

2.1. المعيار (1100) الاستقلالية والموضوعية

اختص هذا المعيار بالاستقلالية والموضوعية في أداء أعمال التدقيق الداخلي، والموقع الإداري للتدقيق الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي، وأن يتم الالتزام بالحياد والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يؤثر على تضارب المصالح، وكذلك الإفصاح عن ما يؤثر على الاستقلالية والموضوعية.

3.1. المعيار (1200) المهارات والعناية المهنية

اختص هذا المعيار بالمهارة والعناية المهنية اللازمة والتطوير المهني المستمر، إذ أوجبت بأن يمتلك المدققون الكفاءة والمعرفة وبذل العناية المهنية في أداء الأعمال وأن يحسن المدققون مهارتهم وكفاءتهم من خلال التطوير المهني المستمر.

4.1. المعيار (1300) برنامج ضمان وتحسين الجودة

تضمن هذا المعيار برنامج ضمان وتحسين جودة التدقيق الداخلي، إذ حددت متطلبات البرنامج وكيفية إجراء التقييمات الداخلية والخارجية لجودة أعمال التدقيق الداخلي، وشكل ومضمون التقارير المتعلقة ببرنامج الجودة والجهة التي سيرفع لها.

2. معايير الأداء

إن أهم ما تضمنته هذه المعايير هو فاعلية إدارة نشاط التدقيق الداخلي وإضافة قيمة للشركة وتقييم الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة من خلال تحديد خطة وأهداف ونطاق التدقيق الداخلي وتوثيق المعلومات وإعداد التقارير وإيصال نتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية وكما مبين أدناه:[1]

1.2. المعيار (2000) إدارة نشاط التدقيق الداخلي

ورد في هذا المعيار الكيفية التي ينبغي فيها إدارة التدقيق الداخلي بفاعلية، وإعداد الخطة وتحديد الموارد اللازمة لها، ورفع تقارير دورية عن الأهداف والأداء والصلاحيات والمسؤوليات، وكيفية الحصول على خدمات تدقيق خارجية.

2.2. المعيار (2100) طبيعة العمل

حدد هذا المعيار آليات تحسين مسار الحوكمة، وتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر من خلال وجود نظم فعالة للرقابة الداخلية.

3.2. المعيار (2200) التخطيط للمهمة

حدد بموجبه اعتبارات التخطيط لمهمة التدقيق وأهدافها وحجم نطاق التدقيق، وما الذي ينبغي أن يتضمنه برنامج العمل الخاص بمهمة التدقيق وكذلك برنامج عمل الخدمات الاستشارية.

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص ص 65-67.

4.2. المعيار (2300) تنفيذ المهمة

يجب على المدققين الداخليين تحديد المعلومات اللازمة لتنفيذ المهمة وتحليل وتقييم وتوثيق معلومات كافية وضرورة وجود إشراف للتأكد من تحقيق أهداف المهمة.

5.2. المعيار (2400) تبليغ النتائج

تضمن هذا المعيار كيفية توصيل نتائج التدقيق، وأن تكون النتائج موضوعية وواضحة وصحيحة وموجزة وكاملة وفي الوقت المناسب، وينبغي تصحيح تلك النتائج إذ احتوت على خطأ أو سهو، والإفصاح عن حالات عدم التوافق مع المعايير.

6.2. المعيار (2500) متابعة سير العمل

أوجب هذا المعيار على مدير التدقيق أن يضع نظاما للمتابعة، للتأكد من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة قد تم تطبيقها بشكل فعال وأن الإدارة العليا قد قبلت المخاطر إذ لم تقم باتخاذ أي إجراء، وكذلك التأكد من تنفيذ نتائج التوصيات الواردة في تقاريره.

7.2. المعيار (2600) إبلاغ قبول المخاطر

ركز هذا المعيار على أنه عندما يرى مدير التدقيق بأن الإدارة قبلت مستوى عالي من المخاطر فعليه أن يناقش الأمر مع الإدارة أولا، وإذا لم يتم حل الإشكال مع الإدارة فإن على مدير التدقيق الداخلي إبلاغ المجلس بذلك.

3. معايير التنفيذ: تحدد معايير التنفيذ الضوابط والإجراءات الواجب مراعاتها لمتابعة الأداء من خلال تقديم إرشادات وإجراءات حول تطبيق هذه المعايير وفقا لما يلي:[1]

[1]يزيد صالحي، عبد الله مايو، واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 09، الجزائر، 2016، ص 62.

- اختبارات الالتزام؛
- التحقيق بالغش والاحتيال؛
- التقييم الذاتي للرقابة.

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي

يقوم التدقيق بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤولياتها بتقديم الخدمات التالية:[1]

1. تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة: تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والإشراف بطريقة توفر ضمان معقول بأن الأهداف والغايات سوف يتم تحقيقها، هناك تأثير معقول بأن الأهداف المنشودة سوف يتم تحقيقها ولذلك فإن جميع أنظمة وعمليات وأنشطة المنشأة خاضعة لتقييم التدقيق الداخلي.

2. قابلية المعلومات الاعتماد عليها: يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة وكاملة، ومفيدة؛ وأن تكون قدمت في الوقت المناسب حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

3. حماية الأصول: يؤكد المدقق الداخلي على ضرورة بحث الخسائر الناتجة عن السرقة والحريق والتصرفات غير القانونية في ممتلكات المنشأة، لذلك فإن الرقابة التشغيلية الجيدة تمنع سوء استخدام الأصول وحماية الأصول من المخاطر المحتملة.

4. الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية: يتحقق التدقيق الداخلي من أن منتسبي المنشأة يقومون بما هو مطلوب منهم القيام به من اتباع السياسات والخطط والإجراءات

---

[1] محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة التدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة 01، مصر، 2007، ص ص 128-129.

والأنظمة والتعليمات، كما يجب عليه تحديد التكلفة الناتجة عن عدم الإلزام وماهي الطرق التي تحقق التزام العاملين بالإجراءات والسياسات المحددة.

5. الوصول إلى الأهداف والغايات: يتم وضع الأهداف والغايات لإجراءات الرقابة من قبل الإدارة ويقوم المدقق الداخلي بتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع أهداف وغايات المنشأة، وتقع مسؤولية وضع أهداف المنشأة على عاتق الإدارة العليا أو مجلس الإدارة، على المدقق التأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت بما خطط لها.

6. تحديد مواطن الخطر: على المدقق الداخلي تحديد المناطق والأنشطة التي تتضمن مخاطر عالية وإعلام الإدارة عناه لتحديد فيما إذا تطلب الأمر إخضاعها للتدقيق.

7. منع واكتشاف الغش والاحتيال: تقع مسؤولية منع الغش والاحتيال على إدارة المنشأة وعلى المدقق الداخلي فحص وتقييم كفاءة وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة دون وقوع الغش، وعلى المدقق عند اكتشافه ضعف في نظر الرقابة الداخلية عمل اختبارات إضافية للتأكد من عدم حدوث الغش.

8. الشك المهني: يجب على المدقق الداخلي أن يخطط وينفذ أعمال التدقيق باعتبار الشك المهن، إذ لا يجب على المدقق افتراض عدم الأمانة للجهات الخاضعة للتدقيق كما ليس له افتراض الأمانة للجهات الخاضعة للتدقيق، كما ليس له افتراض للأمانة المطلقة بل عليه تقييم قرائن التدقيق بموضوعية، فيجب عليه أخذ الحيطة والحذر في تطبيق إجراءات التدقيق.

المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي، وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة الشركة، فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق ولكن اليوم تم فصل الوظيفتين عن بعضهما البعض من حيث المهام والتكامل التنظيمي، وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي:[1]

1. مرحلة تخطيط عملية التدقيق

يراعى عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العميات التي تتعرض للمخاطر العالية، حيث يتم تحديدها بناءا على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، حيث يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضيع التدقيق من منظور المخاطرة، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

2. مرحلة التنفيذ

خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق؛ يكون محور التركيز الأساسي هو اختيار ما إذا كانت إدارة الشركة والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصي المدقق الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر.[2]

[1] هيا مروان إبراهيم لظن، مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO، دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص 81-82.

[2] عمر الشريفي، التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في رفع جودة الأداء في المؤسسة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة سطيف 01، العدد 07، 2015، ص 07.

3. مرحلة أوراق العمل

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق، بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي تتعرض لها الشركة، ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

4. مرحلة إعداد تقرير المدقق

يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية التدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

5. مرحلة المتابعة

بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل الخاص بالإطار النظري للتدقيق الداخلي والذي استعرضنا فيه بالدراسة والتحليل كل من نشأة التدقيق الداخلي ومفهومه، أهميته وأهدافه، أنواعه وذكرنا المعايير التي يعتمد عليها المدقق الداخلي بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمها.

استنتجنا إلى أن التدقيق الداخلي وظيفة داخلية تابعة للمؤسسة دورية ومستقلة لا يمكن للإدارة الاستغناء عنها، باعتبارها نشاط تأكيدي استشاري وموضوعي يهدف إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعبات وتصحيحها في الوقت المناسب، إذ يمكن القول أن التدقيق الداخلي أصبح من المهن الأساسية لحسن سير عمل أي مؤسسة والحفاظ على الوضع المرغوب فيه للمؤسسة والوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة المتمثلة في تحقيق أداء مالي جيد.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي

تمهيد

إن المؤسسة الاقتصادية مهما كان نوعها سواء عامة أو خاصة تهدف إلى الربح وهذا من خلال تنسيق مواردها لتحقيق الأهداف، لذلك فتقييم الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود أي مؤسسة من دعمه

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أحد الركائز التي تشكل محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل القرارات الاستثمارية للمؤسسة، ويرتكز تقييم الأداء المالي على استخدام مجموعة من الأدوات والأسس لتقييم أدائها حتى تكتشف نقاط القوة والضعف.

لذا فالغرض من هذا الفصل هو عرض الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي، ومن أجل ذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

المبحث الثاني: أسس تقييم الأداء المالي

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

أصبح الأداء المالي محل اهتمام كل المؤسسات من تقييم أدائها المالي وذلك باستعمال طرق وأساليب معينة بهدف التعرف عن الكفاءة المالية للمؤسسة وتطور أدائها والتمكن من وضع الخطط المستقبلية، لذا الهدف من هذا المبحث هو معالجة النقاط التالية:

- مفهوم الأداء المالي
- مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته
- مراحل تقييم الأداء المالي والأدوات المستخدمة في تقييمه

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

يتكون مصطلح الأداء من مكونين أساسيين رئيسيين هما الكفاءة والفعالية، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء هي التي تجمع بين عاملي الفعالية والكفاءة في تسييرها، وعليه سوف نشير إلى هذين العنصرين:

✓ **الفعالية:** تعرف بأنها [1]

" القدرة على تحقيق النشاط المرتقب، والوصول إلى النتائج المرتقبة "

" قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية مع نمو مبيعات وتعظيم حصتها السوقية مقارنة بالمنافسة "

وتقاس الفعالية بالعلاقة التالية: قيمة المخرجات / قيمة المخرجات ×100

✓ **الكفاءة:** تعرف بأنها [2]

" القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفء، وهوا لنشاط الأقل تكلفة "

" الاستخدام الماثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة "

---

[1] الشبخ الداوي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ، مجلة الباحث ، جامعة الجزائر ،العدد2009،7/2010 ، ص 219

[2] الشيخ الداوي ، المرجع السابق ، ص ص220–221

وتقاس الكفاءة بالعلاقة التالية: المخرجات / المدخلات

=

النتائج المحققة / الموارد المستخدمة

أولا: تعريف الأداء

لقد تعددت تعاريف الأداء حسب وجهة نظر الباحثين والمهتمين فكلمة الأداء لها عدة معاني:

- الأداء: هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وفق المعايير المحددة وفي ضوء تفاعلها مع البيئة نتيجة استخدام الموارد المتاحة بسلوك كفء وفعال .[1]
- الأداء: هو سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين. [2]
- الأداء: هو البحث عن الكفاءة من خلال إنتاج اكبر ما يمكن، والبحث عن الفعالية من خلال القيام بأفضل عملية لتحقيق نمو دائم. [3]

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن الأداء هو: "قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها".

الأداء إذن هو الكفاءة والفعالية .

[1] كامل أحمد ابو ماضي ،بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم لأداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ،مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع ،فلسطين ،2018 ، ص 17

[2] حمزة محمود الزبيدي ،التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،الأردن، الطبعة الثانية ، 2011 ، ص 89

[3] صالح بلاسكة ، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة سطيف ، الجزائر ، 2012/2011 ، ص3

ثانيا: تعريف الأداء المالي

لقد تعددت تعاريف الأداء المالي نذكر منها:

- **تعريف 1:** هو أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير إلى معاييرها المالية على التقدم والنجاح. [1]

- **تعريف 2:** هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة لمواجهة المستقبل، وذلك من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حساب النتائج ن الجداول الملحقة. [2]

وبصفة عامة يمكن القول أن "الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بأقل التكاليف باستخدام الموارد الأمثل التي تكون تحت سيطرتها "

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته

إن تقييم الأداء المالي عملية مهمة حيث تشمل تقييم أداء الفرد والاقتصاد ككل، وفيما يلي عرض لمفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته.

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

- يقصد بتقييم الأداء المالي هو: القياس للتأكد من أن الأداء المالي الفعلي يوافق معايير الأداء المحددة ويعد التقييم مطلب ضروري لكي تحقق المؤسسة أهدافها بناءا عن

---

[1] محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،الطبعة الأولى ، 2010 ،ص45

[2] شدري معمر سعاد ، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2009/2008 ، ص130

المعايير الموضوعة، فهو عملية دورية تهدف إلى قياس نقاط القوة والضعف من اجل تحقيق هدف محدد خططته ول المنظمة مسبقا.[1]

- ويعرف تقييم الأداء المالي أيضا على أنه: عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي. [2]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن تقييم الأداء المالي هو " المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط له بالاعتماد على معايير محددة مسبقا من مؤشرات ونسب مالية ".

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي [3]

لعملية تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة ومتعددة نذكر منها:

- تعد عملية تقييم الأداء المالي بمثابة آلية للتنبؤ بأي تعثر مالي مستقبلي، وبالتالي تسمح للإدارة باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتفادي الخطر قبل وقوعه.
- تشخص المشكلات مما يسمح بتحديد جوانب القوة والضعف بالمؤسسة، مما يسهل من إيجاد حلول مناسبة وفي الوقت الملائم، وهذا ما يساهم في تفعيل التسيير الجيد داخل المؤسسة.
- تسمح بإظهار التطور الذي تحققه المنشاة خلال مدة زمنية معينة إما نحو الأفضل أو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنيا أو مكانيا.

[1] مشعل جهز المطيري ، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، 2011/2010 ، ص10

[2] شدري معمر سعاد ، المرجع السابق ، ص125

[3] أمينة حفاصة ،أثر جودة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبة ،جامعة محمد بوضياف ،مسيلة ، 2021/2020 ،ص43

- توفر لمختلف المستويات الإدارية للشركة مختلف المعلومات المالية اللازمة التي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة والتي تستند على حقائق علمية وموضوعية، سواء كانت استثمارية أو تمويلية أو التي تتعلق بتغيير السياسات.
- تعد مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها من أجل تحقيق أهدافها، والنجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفعالية وبالتالي فهو أشمل منها وفي كلتا الحالتين تستطيع المؤسسة المواصلة والاستمرارية في العمل.
- تساعد على خلق روح المنافسة بين أقسام و مراكز الإدارة نفسها وبين الإدارات والمؤسسات المختلفة، مما يدفع بدوره التحسين في مستوى أدائها المالي.

المطلب الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء المالي والأدوات المستخدمة في تقييمه

للقيام بعملية تقييم الأداء المالي يتم الاعتماد علي مجموعة من المراحل والأدوات المستخدمة في تقييمه.

أولا: مراحل عملية تقييم الأداء المالي [1]

تمر عملية تقييم الأداء المالي بالمراحل التالية:

1. الحصول مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيت من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلا فترة زمنية معينة.
2. احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

[1] محمد محمود الخطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 51 -52

3. دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف، بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

4. وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها .

ثانيا: الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي [1]

هناك العديد من الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي من أهمها:

1. **مقاييس الكفاءة:** ويقصد بها على تحقيق المطلوب إنجازه ، فهي عنصر من عناصر النمو والتقدم للأفراد والمنظمات.
2. **مقاييس الفعالية:** ويقصد بها القدرة والنجاح في تحقيق الأهداف المنشودة، وهكذا فإن الفعالية تتعلق بالحصول على النتائج المتوخاة .
3. **مقاييس الاقتصاد:** وهو يشير إلي العلاقة المادية والكمية بين عناصر رأس المال والعمل وبين المنتج النهائي .
4. **مقاييس المسؤولية الاجتماعية:** وهي مقاييس تتعلق بدمج المنظمة بين الاهتمامات المجتمعية والبيئية في تعاملها مع أصحاب المصلحة والملاك والمساهمين والعملاء في الأسواق المستهدفة بشكل طوعي.
5. **المؤشرات المالية:** وهي تلك المؤشرات التي تعتمد في احتسابها على المعلومة المحاسبية بالمنظمة مثل: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية المضافة وغيرها.

[1] مشعل جهز المطيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 17-18

المبحث الثاني: أسس تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في السياسات المالية التي تؤثر على السياسات المالية التي تؤثر على الربحية على المركز المالي، حيث ان تقييم الأداء المالي يعتمد على أسس معينة، ولذلك سيتم في هذا المبحث التطرق لهذه الأسس المتمثلة في:

- بطاقة الأداء المتوازن
- القوائم المالية
- النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي

المطلب الأول: بطاقة الأداء المتوازن

أولا: تعريف بطاقة الأداء المتوازن

هناك عدة تعاريف لبطاقة الأداء المتوازن منها:

- عرف Kaplan &Norton بطاقة الأداء المتوازن على أنها: إحدى أدوات نظام المحاسبة الإدارية الحديثة تهتم بقياس الأداء في المؤسسات لزيادة قدرتها التنافسية في بيئة الأعمال المعاصرة. [1]
- وتعرف أيضا: على أنها أداة تتم بواسطتها رسالة الشركة وإستراتجيتها إلى أهداف ومقاييس تقوم على أربعة أبعاد أساسية (الأداء المالي ، ورضا العملاء وكفاءة الأداء التشغيلي والفرص التي توفرها الشركة للعاملين فيها للتعلم والنمو) وبذلك يصبح

[1] بودودة مريم ، استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام والمقارنة المرجعية لتقويم الأداء الشامل للمؤسسة –دراسة حالة– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2 ، 2014/2013 ،ص44

التنافس بين الشركات قائما على أساس ما يتوافر فيها من روح المبادرة والقدرة على الإبداع والابتكا، أكثر مما هو على أساس ما لديها من أصول ثابتة وملموسة. [1]

ثانيا: مكونات بطاقة الأداء المتوازن

تتكون بطاقة الأداء المتوازن من أربع جوانب وهي:[2]

- **البعد (المحور) المالي:** يقيس هدا البعـــد ربحية الإستراتيجية، لأن تحقيق الأرباح يمثل المحرك الأساسي للمبادرات الإستراتيجية التي تمارسها المنظمة، ويعتمد الجانب المالي على كـــم من الدخل التشغيلي والعوائد المحققة لأن بقاء المنظمة واستمراريتها مرهون بمدى العوائد والأرباح المحققة.
- **بعــد العميل أو الزبون:** يحدد هذا الجانب قطاعات السوق المستهدفة ويقيس نجاح المنظمة في هذه القطاعـــات، لتتحكم في أهـــداف نموها وتستخدم المنظمات مقاييس مثل: الحصة السوقية، عدد العملاء الجدد، رضا الزبـــون وهذا الأخير، أي رضا الزبون يعتبر مهم جدا لأنه، يؤدي إلى بقاء المؤسسة مادام هناك زبائن تتعامل معهم وتحقق معهم أرباحا وعوائد.
- **بعــد العمليات الداخلية:** يعتمد هذا الجانب على العمليات الداخلية التي تؤيد كـــلا من جانب العميـــل عـــن طريق خلق قيمة للعملاء، والجانب المالي بواسطة زيادة ثروة المساهمين، ويركز هذا الجانب على عمليات: الابتكار، التشغيل والتحويل وكذا على الخدمات المقدمة للعميل.
- **بعــد النمو والتعلم:** يحدد هذا الجانب القدرات التي يجب أن تتمو فيها المنظمة من أجل تحقيق عمليات داخليـــة عالية المستوى، والتي تخلق قيمة للعملاء والمساهمين ويركز هذا الجانب على قياس قدرات كل مـــن: العـــاملين أو الأفراد ومستوى

[1] كامل احمد أبو ماضي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص164-165

[2] صالح بلاسكة ، مرجع سبق ذكره ، ص29

مهاراتهم ورضاهم عن العمل، ويقيس كذلك قدرات نظام المعلومات وأخيرا يقيس نظام المكافآت والحوافز.

المطلب الثاني: القوائم المالية

أولا: تعريف القوائم المالية

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية منها:

- القوائم المالية تعرف بأنها عبارة عن كشوفات مالية ومحاسبية توضح لنا حقوق وديون المؤسسة اتجاه الغير. [1]
- القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم استعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب البيانات المحاسبية

وفق أشكال معينة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها خلال فترة زمنية معينة.[2]

ثانيا: أنواع القوائم المالية [3]

تنقسم القوائم المالية الى أربعة قوائم أساسية وهي:

- الميزانية
- جدول حساب النتائج
- جدول تدفقات الخزينة أو الخزينة
- جدول تغيرات عناصر رؤوس الأموال

[1] بوهرين فتيحة ، القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الاسلامية ، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي ،الاقتصاد الاسلامي ،الواقع ،ورهانات المستقبل ،قسنطينة ، ص5

[2] أمينة حفاصة ، مرجع سبق ذكره ،ص3

[3] بوهرين فتيحة ،المرجع السابق ،ص ص8-9

1. **الميزانية:** هي تلك القائمة التي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة ، تتكون من جانبيين يعبر الجانب الأول عن الأصول أو الموجودات أما الجانب الثاني فيعبر عن الخصوم أو المطالب.
2. **قائمة التدفقات النقدية:** هي تلك القائمة المالية التي تبين لنا بالتفصيل حجم التدفقات التي تتكون من النقدية الداخلة إلى المؤسسة، النقدية الخارجة عنها و النقدية المنتجة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة.

ومن خلال هذا التعريف البسيط نستطع استنتاج الأجزاء الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية:

- صافي النقد من الأنشطة التشغيلية .
- صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية.
- صافي النقد من الأنشطة التمويلية.

3. **قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج:** وهي قائمة مالية تهدف إلى بيان نتيجة أعمال المشروع من الربح (الخسارة) خلال فترة زمنية معينة عامة سنة وتبين هذه القائمة نتيجة أعمال المشروع خلال السنة المالية كاملة وليس في لحظة معينة وينتج عنها إما صافي ربح أو (خسارة). ويمكن إعدادها من
خلال أرصدة حساباتها في ميزان المراجعة.
4. **جدول تغيرات عناصر رؤوس الأموال:** تبين لنا هذه القائمة التغيرات الحاصلة في حقوق الملكية الخاصة بالمساهمين.

المطلب الثالث: النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي

أولا: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء المالي، والمساعدة على اتخاذ القرارات وخاصة التمويلية منها، وتنقسم هذه النسب عموما إلى:

1. نسب السيولة:[1]

هي النسب التي تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلي السيولة، من أجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته ومن أهم هذه النسب نجد:

أ. **نسبة التداول:** وهذه النسبة تسمى أيضا بنسبة السيولة العادية ،ويستفاد منها في معرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء أو سداد التزاماته وتحسب هذه النسبة كالتالي:

$$\textbf{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات قصيرة الاجل}}$$

ب. **نسبة السيولة السريعة:** تستعمل هذه النسبة لاختيار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدي المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسييل موجوداتها من البضاعة، تحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\textbf{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{(المتداولة الموجودات – البضاعة – مسبقا المدفوعة المصروفات)}}{\text{المطاليب المتداولة}}$$

ج. **نسبة النقد:** إن موجودات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة، وهي بالتالي سيعتمد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي

[1] بن مالك عمار ،المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء –دراسة حالة–،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة ، 2011/2012 ،ص 39–42

خاصة إذا لم تتمكن المؤسسة من تسييل موجوداتها الاخرى، ويتم احتسابها

كالتالي: **نسبة النقد** = $\frac{\text{(النقد + الأوراق المالية قابلة للتسويق)}}{\text{المطاليب المتداولة}}$

د. **<u>نسبة التغطية للاحتياجات اليومية النقدية</u>:** تقيس هذه النسبة الفترة الزمنية التي تستطيع فيها المؤسسة الاستمرار بعملياتها اعتمادا على السيولة الموجودة لديها، وتقاس هذه النسبة بالمعادلة التالية:

نسبة التغطية النقدية للاحتياجات اليومية = $\frac{\text{(الموجودات المتداولة – البضاعة)}}{\text{المعدل اليومي لتكاليف العمليات}}$

2. نسب النشاط: [1]

تستخدم هذه النسب لقياس قدرة الشركة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات، وكذا تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لإنتاج اكبر قدر من السلع والخدمات، وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

أ. **معدل دوران الأصول:** يمثل معدل دوران المخزون مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات.

ويحسب حسب الصيغة التالية: $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط مجموع الاصول}}$

ب. **معدل دوران رأس المال:** وتستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة رأس استخدام رأس المال العامل لتوليد المبيعات، حيث يتم تحديد عدد مرات استخداماته خلال فترة زمنية معينة.

ويحسب بالطريقة التالية: $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال العامل}}$

[1] فهمي مصطفى الشيخ ،التحليل المالي ،فلسطين ،الطبعة الأولى ،2008 ،ص 59-62

ج. معدل دوران المخزون: يستخدم معدل دوران المخزون لمعرفة عدد مرات قيام الشركة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة زمنية معينة.

ويحسب بالطريقة التالية: $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$

ويمكن استخدام الصيغة التالية: $\frac{\text{المباعة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$

3. نسب الربحية: [1]

تعبر نسب الربحية عن مدى كفاءة إدارة الشركة في تحقيق الربح من المبيعات والأصول وحقوق المالكين ، ومن أهم هذه النسب نجد:

أ. **هامش صافي الربح:** تعتبر هذه النسبة مؤشر على كفاءة إدارة الشركة في تحقيق أرباح صافية من الإيرادات .وتحسب من خلال المعادلة التالية:

هامش صافي الربح = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{الايرادات}}$

ب. هامش الربح التشغيلي: تعتبر مقياس حقيقي لكفاءة الإدارة حيث أنها تحيد اثر السياسات التمويلية في الشركة، وتحسب من خلال المعادلة التالية:

هامش الربح التشغيلي = $\frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الايرادات}}$

ج. هامش مجمل الربح: تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة الخدمات، ومدى قدرتها عن السيطرة عليها ، وتحسب من خلال المعادلة التالية:

[1] حسن سليمان محمد أبو عودة ،مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل ،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية ،غزة ،2017 ،ص50-54

هامش مجمل الربح = $\frac{\text{مجمل الربح}}{\text{الايرادات}}$

د. العائد على حقوق الملكية: تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية ، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين في الشركة ،وتحسب من خلال المعادلة التالية:

العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{الصافي الربح}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$

4. نسب الرفع المالي: [1]

يقصد بالرافعة المالية هي مدى اعتماد الشركة في تمويل استثماراتها على الديون، لذا نجد أن هذه المؤشرات دلالة على الآجل الطويل، كما تعتبر كمقياس جيد للمخاطرة المالية، ومن أهم النسب المشكل لها نجد:

أ. إجمالي الالتزامات إلى الأصول = $\frac{\text{اجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي الاصول}}$

ب.إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية = $\frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$

ج.معدل تغطية الفوائد = $\frac{\text{الصافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مصروف الفوائد}}$

د. القروض طويلة الأجل إلى رأس المال العامل = $\frac{\text{القروض طويلة الأجل}}{\text{رأس المال العامل}}$

ثانيا: مؤشرات التوازن المالي

يستند المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة على مؤشرات تتمثل في ما يلي:

[1] بن مالك عمار ،مرجع سبق ذكره ، ص ص44-45

1. رأس المال العامل: [1]

هو من أهم مؤشرات التوازن المالي، ويسمى أيضا هامش أمان، نجد له عدة تعاريف أهمها:

- يعرف على أنه "هامش أمان بالنسبة للمؤسسة."
- يعرف بأنه "فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة.

ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين هما:

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

هناك أنواع من رأس المال العامل، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أ. **رأس المال العامل الخاص:** وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة حن تمويل الأصول الثابتة ، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول المتداولة

أو

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون

[1] بن خروف جليلة ،دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات –دراسة حالة – ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة أحمد بوقرة ،بومرداس ،2006/2005 ،ص ص 89-90

ب. **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة

ج. **رأس المال العامل الخارجي(الأجنبي):** هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة ،ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون.

أو

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

2. الاحتياج لرأس المال العامل: [1]

يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة وهي ما يسمى بالاحتياج لرأس المال العامل ويحسب بالعلاقة التالية:

الاحتياج لرأس المال العامل = قيم الاستغلال + قيم غير جارية – نجوع الديون قصيرة الأجل غير السلفيات المصرفية

أو

الاحتياج لرأس المال العامل = (مجموع الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (مجموع ديون قصيرة الأجل – سلفيات مصرفية)

[1] ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة تسيير –تحليل مالي – ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2000 ، ص 50

3. الخزينة: [1]

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموع الأموال التي بحوزتها لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة = قيم جاهزة – سلفيات مصرفية

أو

الخزينة = رأس المال العامل – الاحتياج لرأس المال العامل

[1] بن خروف جليلة ، المرجع السابق ، ص 92

خلاصة الفصل

من خلال ما جاء في هذا الفصل نستخلص أن الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المالية المتاحة بكفاءة وفعالية، لذا لا تستطيع المؤسسة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عنصر أساسي وخطوة عامة تمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الاعتماد على أسس معينة متمثلة في بطاقة الأداء المتوازن والقوائم المالية، والنسب والمؤشرات المالية المختلفة.

الفصل التطبيقي

دراسة حالة مطاحن الحضنة -المسيلة

تمهيد الفصل:

بعد تعرضنا إلى الدراسة النظرية والمتمثلة في دور التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين الأداء المالي داخل المؤسسة، وحتى يتسنى لنا معرفة وظيفة التدقيق الداخلي والخدمات التي تقدمها، سنقوم بإسقاط المفاهيم النظرية التي تطرقنا إلها في الفصلين السابقين على واقع "مطاحن الحضنة بالمسيلة" لتكون محور دراستنا الميدانية.

وفي هذا الصدد ومن أجل دمج الإجراءات النظرية مع الواقع العملي قمنا بتقسيم فصلنا إلى مبحثين أساسين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التعريف بمؤسسة مطاحن الحضنة، بينما اقتصر المبحث الثاني بتحليل بيانات الدراسة.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصلين الأول والثاني، تمت محاولة إعداد دراسة حالة في إحدى المؤسسات الجزائرية التابعة للقطاع العام وهي مطاحن الحضنة بالمسيلة، والتي سيتم التعريف بها من خلال هذا الفصل حسب ما تم توفره من معلومات.

المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة "مطاحن الحضنة"

نتناول في هذا المطلب نبذة عن ميدان الدراسة، مؤسسة مطاحن الحضنة الموجودة على مستوى مركز ولاية المسيلة.

أولا: نشأة مطاحن الحضنة بالمسيلة

أنشأت الشركة التابعة مطاحن الحضنة بالمسيلة، في الثاني من شهر أ:توبر 1997، في إطار إعادة هيكلة مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها بسطيف إلى مجمع "الرياض سطيف"، تحولت إلى شركة مساهمة رأس مالها 497000000 دج بتاريخ 2005/04/30، بدأ بناؤها سنة 1980 حيث تم تشغيلها لأول مرة سنة 1982 تقع طماحن الحضنة على بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على الطريق الرابط بين ولاية برج بوعريريج وولاية المسيلة تتربع على مساحة 30775 م^2 منها 12555 م^{2}مغطاة.

المقر الاجتماعي:

طريق برج بوعريرج
صندوق بريد رقم 11 المسيلة
الهاتف: 035.55.00.60
الفاكس: 035.55.00.60
السجل التجاري: 98B56203

Route De BBA m'sila
Bute Postal N° 11 M'sila
Télèphe : 035.55.00.60
Téléfax : 035.55.00.60
R.C.N : 98B562030

وتنقسم ممتلكات المؤسسة إلى قسمين قسم قديم وقسم جديد حيث أن:

القسم الأول: يتكون من المسمدة ومطحنة واحدة، حيث تم إنجازها من طرف الشركة السيويسرية من نوع **Buheler** وتاريخ بداية الاستغلال لها سنة 1981 وقدرتها الإنتاجية 2000 قنطارا يوميا.

القسم الثاني: يتمثل في مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية من نوع **Golfette** وتاريخ بداية إستغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطارا يوميا.

ثانيا: قدرات المؤسسة

*** قدرة الطحن:**

القمح الصلب: 5500 QX/J

القمح اللين: 1500 QX/J

*** القدرة الإنتاجية:**

- **السميد:** 3630قنطارا يوميا (سميد ممتاز بنسبة استخراج 66%).
- **الدقيق:** 1080 قنطارا يوميا (دقيق المخابز بنسبة استخراج 72%).

الجدول رقم 01: قدرة تخزين المواد الأولية

القمح الصلب	62500 Qx	Blé Dvr
القمح اللين	62500 Qx	Blé Tendre
المجموع	125000 Qx	Total

المصدر: وثيقة المصلحة التجارية لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة 2021/05/17

الجدول رقم 02: قدرة نقل المواد الأولية

Nombre d'unités	12 Unités	**عدد الشحنات**
Charge utile	193 Tonnes	**الحمولة الضرورية**

المصدر: وثيقة المصلحة التجارية لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة 2021/05/17

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة ونشاطاتها

تنشط مؤسسة مطاحن الحضنة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين منافسين لها داخل تراب الولاية، ولهذا فإن مؤسسة مطاحن الحضنة تسعى إلى تحقيق أهداف وآفاق مستقبلية أهمها:

- تعظم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والتكلفة النهائية؛
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيته؛
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية؛
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة؛
- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية؛
- سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد والفرينة؛
- المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني؛
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه؛
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية؛
- محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المؤسسة مثلا: مشاكل الإنتاج، التوزيع والاتصال.؛
- الحصول على افضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة

الهيكل التنظيمي للشركة ما هو إلا وسيلة للإعلام يسهل على المستخدمين معرفة تقنيات تقسيم العمل والتركيب السلمي الإداري، من حيث تباين دوائر ومصالح الوحدة وسنعرض أهم دوائر هذه الشركة وخصائصها، والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة عرف بعض التغيرات وهذا ما جاء فيه:

أولا: المديرية العامة

يشرف على تسييرها مدير وحدة له صلاحيات نسبية للمدير ومهمته الأساسية هي التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة، وتنقسم إلى عدة أقسام وهي:

1. **التقييم الاتصال:** وهي تابعة للمديرية العامة المكلفة بتسجيل البريد الصادر والوارد، وطبع المرسلات الصادرة عن طريق المديرية العامة.

2. **الوقاية والأمن:** ومهمتها حماية الشركة داخليا وكذا الوقاية الخاصة من ناحية الحرائق والسرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

3. **الاستشارة القانونية:** حيث يقوم المدير العام باستشارته أو مناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة، وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني، وهو محامي لدى الشركة وهو المكلف بالمنازعات التي تدخل فيها الشركة سواء كانت بين الشركة ومورديها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

4. **ضمان النوعية:** نظرا لسعي المؤسسة للحصول على درجات E50، فإنها تولي جانب كبيرا من الاهتمام بهذا الجانب وذلك بالتنسيق مع خبراء أجانب فهي تهتم بنوعية الإنتاج وفقا للمعاير المحددة دوليا سواء كانت هذه المعايير قانونية المتمثلة في الكمية والتغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار المنافسة.

5. المراجعة: يعمل لصالح الشركة ويتمثل في مراقبة داخلية بين كل المصالح والمديريات وكذلك يعمل على التوجيه بالإضافة إلى إعطاء تقارير للرئيس المدير العام حول أعماله.

6. نوعية المنتجات والمواد الأولية: هذه المصلحة تهتم بمراقبة النوعية وذلك بالرسالة المخبرية للمواد الأولية ومدى صلاحيتها وجودتها ومطابقتها للمعايير هذا قبل كل عملية الطحن، أما بعد عملية الطحن فهي تهتم بالمنتوج ذاته ومدى جودته.

ثانيا: مديرية الاستغلال

تتمثل مهمة مدير الاستغلال في تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالاستغلال وتنقسم إلى أربعة مصالح:

1. مصلحة التموين: وهذه المصلحة خاصة بدخول المواد واللوازم الخاصة بعملية الاستغلال وتنقسم إلى فرعين هما:

- **فرع التعيير وشراء الحبوب:** ومهمته شراء الحبوب وتعيير النوعية؛
- **فرع المشتريات:** وهذا الفرع خالص بتسجيل كل عمليات الشراء.

2. مصلحة الصيانة: ويشغلها رئيس المصلحة ومهمته إصلاح العطل الخاص بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأخيرة 24 سا / 24سا، وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- **فرع الالكتروميكانيك والكهرباء:** ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية؛
- **فرع الميكانيك العام:** وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة والشاحنات.

3. مصلحة الإنتاج: مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة، أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مرورا بكل دورات العملة الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج، والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفذها.

4. مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتوجات ودورها الرئيس هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية.

ثالثا: مديرية الإدارة والمالية: ومهمتها خاصة بشؤون الإدارة والعلميات المالية والتنسيق بين مصالحها والمتمثلة في:

1. مصلحة المحاسبة والمالية: وهي العقل المحرك لكل المصالح إذ بواسطة المعلومات المنصبة من الأقسام الأخرى تستطيع حساب التكاليف والايرادات وكذا عمليات الجرد.

2. مصلحة الموارد البشرية: وهي مصلحة تقوم بإعطاء المعلومات الكاملة لمديرية الإدارة المالية فيما يخص الجوانب الميدانية للمستخدمين، والشكل التالي يوضح هذه المديريات لمختلف مصالحها:

الشكل (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

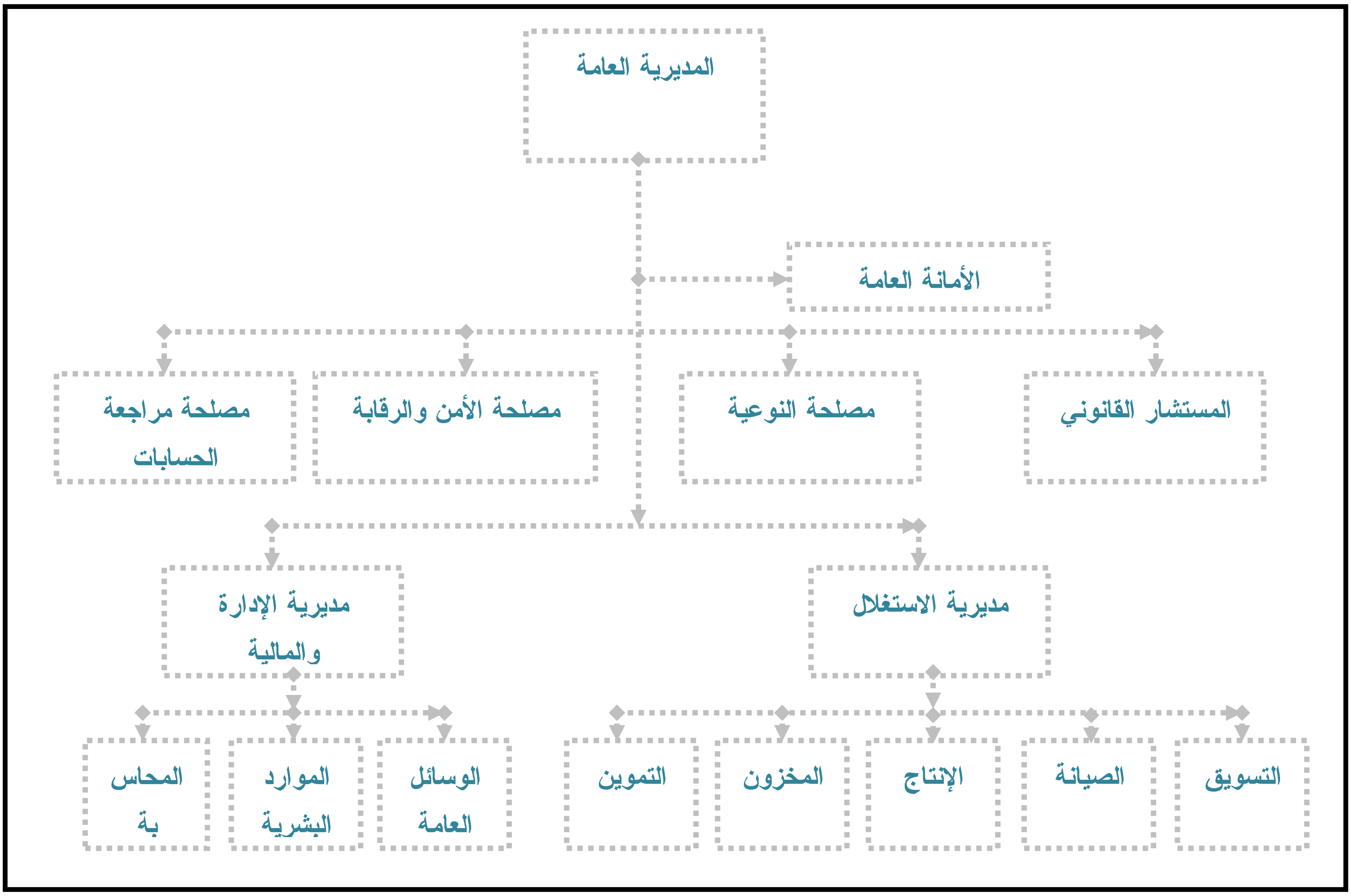

المصدر: وثيقة المصلحة التجارية لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة 2021/05/17

المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة

يتناول هذا المبحث بناء أدوات الدراسة والتأكد من مصداقيتها، إلى جانب عرض وتحليل البيانات المتحصل عليها، لتتمكن في الأخير من اختبار الفرضيات وعرض أهم النتائج.

المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة

بعد دراستنا للجانب النظري، قمنا بالاعتماد على أداة لجمع المعلومات والتي تخدم الدراسة، حيث تمثلت في:

1. المقابلة: نظرا للأهمية البالغة لأداة الدراسة، ومن أجل التمكن من التوسع في مجال التدقيق الداخلي وفهمه أكثر، قمنا بإعداد مقابلة شخصية مع المدقق الداخلي للمؤسسة محل الدراسة، والتي طرحنا من خلالها مجموعة من الأسئلة بشكل مفتوح معمق لنتحصل على إجابات دقيقة ومعلومات مباشرة، وبالتالي الوصول إلى نتائج صحيحة تمكننا في النهاية من الحكم على وظيفة التدقيق الداخلي بالمؤسسة ودوره في تقييم وتحسين الأداء المالي.

المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات المقابلة

بعد قيام الباحث بطرح أسئلة المقابلة على المدقق الداخلي للمؤسسة وجمع مختلف المعلومات المراد الوصول إليها، سنستعرض كل سؤال وفق الجواب المقدم من المستجوب واستنتاج بعض النقاط كما يلي:

السؤال 1: هل يشعر المدقق الداخلي بالاستقلالية أثناء أداء عمله ؟
الجواب 1: يرتبط شعور المدقق بالاستقلالية أثناء أداء عمله حسب نوعية الشخص المرتبط به والذي ينتمي إليه ونذكر مثال ليتضح الأمر:

إذا كان المدقق الداخلي مكلف من الإدارة المالية فنجد المدقق غير مستقل ، فهو مكلف من المدير المالي للقيام بكل خطوة يقوم بها

إما إذا كان المدقق الداخلي من المدير العام أو مجلس الإدارة خاصة فتزيد استقلاليته ويصبح المدقق الداخلي غير مضغوط ويبدي رأيه بكل حرية واستقلالية.

من الملاحظ أن المؤسسة تترك مجال للمدقق الداخلي لشعوره بالاستقلالية التامة وهذا يتوافق مع الخطوات المشكلة لمنهجية القيام بوظيفة التدقيق الداخلي.

السؤال 2: هل يتم إبلاغ الجهات محل التدقيق من قبل قسم التدقيق الداخلي أو الإدارة قبل البدء بالمهمة؟

الجواب 2: نعم، تقوم الإدارة بإرسال نسخة من وثيقة الأمر بالمهمة إلى الجهة الخاضعة للتدقيق قبل البدء بعملية التدقيق بفترة وجيزة تعلمهم فيها أهداف المهمة،تاريخ بدايتها ونهايتها.

من الملاحظ أن المؤسسة تفتح للجهة التي تقوم بالتدقيق الداخلي لتحضير الوثائق والمستندات المتعلقة بالمهمة.

السؤال 3: هل المؤسسة تأخذ بملاحظات المدقق الداخلي؟

الجواب 3: نعم، تعمل المؤسسة على الأخذ بملاحظاتي وذلك عن طريق تاكدي ومتابعتي لوظيفتي دائما بعد أخذها الملاحظات وهذه ترجع لتابعية المدقق الداخلي لعمله.

من الملاحظ أن المدقق الداخلي يقوم بوظيفته ومتابعتها يوميا وهذا سر من أسرار نجاح المؤسسة.

السؤال 4: كيف يمارس المدقق الداخلي مهامه داخل المؤسسة؟

الجواب 4: تتم مهمة التدقيق الداخلي بالمؤسسة على عدة مراحل:

1. يقوم بإعداد برنامج سنوي لوظيفته.
2. المرحلة التحضيرية: يقوم المدقق الداخلي بجمع المعلومات الضرورية الخاصة بالمؤسسة من هيكلها التنظيمي .
3. مرحلة برنامج التدقيق الداخلي: يقوم المدقق الداخلي بوضع خطة عمل تتضمن موضوعات الفحص والمراحل والخطوات التي سيتم إتباعها في مرحلة العمل الميداني والاعتماد على القرائن وأدلة الإثبات للقيام بالتدقيق
4. مرحلة معالجة النقائص: هذه المرحلة مهمة جدا حيث يقوم المدقق بالتأكد من التطبيق الفعلي للمعلومات مع إعطاء بعض التوصيات لتنفيذها وإتباعها .
5. مرحلة إعداد التقرير النهائي: بعدما يتحصل المدقق الداخلي على الموافقة الرسمية على نتائج التدقيق وعلى الحلول المقترحة يقوم بتحرير التدقيق ليتم المصادقة عليه من طرف مصلحة المدقق عليها.

من الملاحظ أن المدقق الداخلي يقوم بمهمته بنظام وتسلسل مما يسهل له الكشف عن المخالفات المرتكبة.

السؤال 5: ماهي الأدوات والتقنيات التي يعتمد عليها المدقق الداخلي في تنفيذ مهامه ؟

الجواب 5:يعتمد المدقق الداخلي في أداء مهمته على مجموعة من الأدوات والتقنيات المتمثلة في: المقابلة، الملاحظة المادية ، ملاحظة ملفات، الكمبيوتر، الهيكل التنظيمي، أدوات الإعلام الآلي(انترنت، برمجيات)،المنشورات وتعليمات التسيير.

من الملاحظ أن المدقق الداخلي وعند أداءه لمهامه بالمؤسسة يقوم باستخدام معظم الأدوات والتقنيات، ومنه نستنتج انه وبالرغم من عدم استخدام المدقق الداخلي لجميع الأدوات والتقنيات إلا أن استخدام معظمها يساعده في تدعيم عمله وتحليل المشكل المطروح، وهذا مؤشر جيد للمؤسسة.

السؤال 6: ما مدى قدرة المدقق الداخلي في القدرة على التنبؤ بالمخاطر التي تواجهها المؤسسة؟

الجواب 6: قدرة المدقق في القدرة على التنبؤ بالمخاطر ترجع إلى نوعية المدقق الداخلي الموجود بالمؤسسة وذكائه والى وضعية المؤسسة أيضا

مثال: تم هناك مشكل في ميزان قياس القمح لمؤسسة مطاحن الحضنة مما أدى إلى عدم القدرة إخراج المنتوج ،هذا يعتبر خطر كان على المدقق أن يتابع قبل حدوث العطل وكان كذلك من دور المؤسسة أيضا توفير البديل دائما

من الملاحظ أن هناك سوء في التسيير في النشاط مما يؤدي من الخطر بالمؤسسة.

السؤال 7: هل توجد بالمؤسسة مصلحة إدارة المخاطر؟ ماهي نوع المخاطر الموجودة؟ كيف يتم إدارتها؟

الجواب7 : – لا توجد بالمؤسسة مصلحة إدارة المخاطر، المدقق الداخلي هو المسؤول للقيام بجزء من إدارة المخاطر

– نوع المخاطر الموجودة بالمؤسسة تختلف حسب نوعية النشاط فهناك مخاطر أمنية ،إدارية، مالية .....الخ

– يتم إدارتها حسب نوع الخطر مثال على ذلك:

خطر في المطاحن مثل: حدوث انفجار نتيجة ضغط الآلات او حريق، يتم إدارته عم طريق المتابعة والمراقبة الدورية لتجنب الكوارث

خطر في المنتوج(القمح) يعود السبب إلى سوء النظافة أدى إلى تلف المنتوج، يتم إدارته من خلال النظافة المستمرة واليومية.

من الملاحظ أن ليس هناك إدارة محكمة للمخاطر بالمؤسسة والذي من شانه أن يؤثر على صحة ومصداقية المؤسسة.

السؤال 8: كيف هي علاقتكم بإدارة الضرائب؟ وهل توجد بالمؤسسة منازعات مع إدارة الضرائب؟

الجواب 8: علاقتنا بها جد حسنة

هناك نزاع ضريبي كان في السنة الأولى من افتتاح مؤسسة مطاحن الحضنة ويعود السبب إلى العقد التأسيسي وذلك لإخلاف المعلومات والوثائق بين الاسم الجديد والقديم للمؤسسة والفرع الكبير الذي كان في سطيف وتم نقله إلى ولاية المسيلة (عدم وصول معلومات إلى إدارة الضرائب) ولكن تعاملنا معه بسهولة عن طريق إتمام الإجراءات.

من الملاحظ أن النزاع الضريبي البسيط قد يؤثر نسبيا على العلاقة الموجودة بين ادارة الضرائب والمؤسسة.

السؤال 9: هل يتم قبول القوائم المالية كما هي مباشرة من طرف ادارة الضرائب دون تحفظات؟

الجواب 9: نعم يتم قبول القوائم المالية كما هي مباشرة

من الملاحظ أن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية أدى إلى قبولها من طرف إدارة الضرائب.

السؤال 10: ماهي المؤشرات المعتمدة عليها من طرف المؤسسة عند تقييم أدائها المالي؟

الجواب 10: أهم المؤشرات المعتمد عليها والمتمثلة في.

- الميزانية إذا كانت متوازنة فهذا يؤثر ايجابيا على الأداء المالي
- جدول حساب النتائج
- القيمة المضافة
- رقم الأعمال
- كمية الطحن
- منحة المردودية

من الملاحظ أن المدقق الداخلي عند أداء مهامه يقوم باستخدام المؤشرات التي تساعده على تقييم الأداء المالي.

السؤال 11: في رأيكم هناك تحسن على الأداء المالي للمؤسسة؟

الجواب 11: نعم

- هل السبب يعود لوظيفة التدقيق الداخلي؟
- نعم وذلك من خلال دور المدقق الداخلي في المراقبة المستمرة والمتابعة اليومية لمختلف العمليات وكذلك الأخذ بملاحظات والتوصيات الموجه من طرفه.

وهناك كذلك أسباب أخرى تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة والمتمثلة في: زيادة الإنتاج، تقليل التكلفة، زيادة هامش الربح

من الملاحظ أن أي تحسن في الأداء المالي للمؤسسة يعود السبب إلى مهام المدقق الداخلي الجيدة.

السؤال 12: ماذا تقترحون من اجل تحسين وظيفة التدقيق الداخلي؟

الجواب 12: من اجل تحسين وظيفة التدقيق الداخلي يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض النقاط والمتمثلة في:

- تنظيم دورات تكوينية وتدريبية من اجل تحسين وتطوير وظيفة التدقيق الداخلي داخل المؤسسة.
- توفير كل الموارد والوسائل المكتبية والتقنية.
- يجب أن يكون هناك اتصال قوي و مباشر مع إدارة المؤسسة .
- الحماية من طرف القانون .
- أن يكون مستقلا تماما.

من الملاحظ أن عمل المدقق الداخلي يعتمد بدرجة كبيرة على توفير له كل الوسائل.

السؤال 13: هل تراجع مدى موثوقية وسلامة البيانات والمعلومات المتداولة داخل المؤسسة؟

الجواب 13: نعم، يتأكد المدقق الداخلي من أن المعلومات المتداولة صحيحة ويمكم الاعتماد عليها.

قيام المدقق بمراجعة مدى سلامة البيانات والمعلومات المتداولة داخل المؤسسة يساعد في التحكم في المؤسسة.

السؤال 14: هل يتم أخد اقتراحاتكم بعين الاعتبار؟

الجواب 14: نعم يتم اخذ توصيات واقتراحات المدقق الداخلي بعين الاعتبار في اعمال المؤسسة.

تعتمد الإدارة على الحلول والمقترحات المقدمة في تقرير التدقيق في إعمالها، الأمر الذي يزيد من فعالية الأنشطة والعمليات داخل المؤسسة.

السؤال 15: في حالة الإجابة بنعم قدم لنا مثالا ملموسا عن حوادث تم تعديلها أو اصطلاحات بناءا على تقاريركم؟

الجواب 15: قيام المدقق الداخلي بمهمة التدقيق لمخزن المؤسسة، لاحظ فيه أن هناك تسيير غير جيد لمخزن والملفات سواء كان من ناحية إهمال الاحتفاظ بالوثائق الأساسية لخروج السلع من المخزون، أو من ناحية دخول بعض السلع دون"وصولات استلام" في هذه المهمة قام المدقق الداخلي بتقديم عدة اقتراحات التي من شأنها أن تساعد في التحكم في المخزن منها:

- تدعيم المخزن بعامل ذو كفاءة وخبرة جيدة في هذا المجال.
- قيام مسؤول المخزن كل فترة من الزمن بزيارات مفاجئة للتأكد من حركة المخزن، بالإضافة إلى إرسال نسخة من وصل استلام إلى قسم المحاسبة العامة للمؤسسة.

لاحظنا أن الخلل بالمخزن راجع إلى التراخي في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية نتيجة لغياب الرقابة الإدارية، هذا يؤثر بدوره على تقدير المدقق الخارجي لمخاطر الرقابة ونطاق تدقيقه.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة

سنعرض من خلال هذا المطلب نتائج الدراسة المتوصل إليها بناءا على معلومات تم جمعها وتلخيصها، يمكن إبراز هذه النتائج في النقاط التالية:

- ✓ لا يمكن لإدارة المؤسسة الاستغناء عن مهام المدقق الداخلي، باعتباره نشاط استشاري مستقل موضوعي، مصمم للكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة.
- ✓ التدقيق الداخلي يساهم في تحسين أداء المؤسسة من خلال تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية عن طريق توفير الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المؤسسة لحماية أصولها وموجوداتها والتأكد من صحة ودقة البيانات المالية والمحاسبية.
- ✓ التدقيق الداخلي أداة تستعمل لتقوية وتحسين الطرق والمناهج التي تدير بها المؤسسة مخاطرها.
- ✓ الأداء المالي وسيلة حتمية لقياس الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية (مؤسسة مطاحن الحضنة).
- ✓ يتمثل تحسين الأداء المالي في استخدام جميع الموارد المتاحة لتحسين المخرجات وإنتاجية العمليات وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على هذه العملية،حيث يعتمد على نجاح هذه العملية أربعة عوامل (المراقبة، وزيادة الإنتاج، تقليل التكلفة، زيادة الهامش الربح).
- ✓ حسب معطيات المؤسسة يبدو الأداء المالي في مؤسسة مطاحن الحضنة في وضع جيد.

- ✓ يستحسن من مؤسسة مطاحن الحضنة إضافة مصلحة إدارة المخاطر في هيكلها التنظيمي.
- ✓ لاحظنا أن المدقق الداخلي يستعمل عدة وسائل كالمقابلات والملاحظات والتوصيات، الوثائق التي تعبر من أهم أدوات التدقيق الداخلي.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في المؤسسة الاقتصادية مطاحن الحضنة والحوار مع المدقق الداخلي تبين إن وظيفة التدقيق الداخلي وظيفة أساسية داخل المؤسسة لما حققته من أهداف، حيت لكل مدقق داخلي طريقة خاصة في الكشف عن مخاطر المؤسسة فهو يعتمد في غالب الأحيان عن طرق فنية وخبراته ومهاراته.

يلعب التدقيق الداخلي دورا فعالا في تحسين وتقييم الأداء المالي وذلك من خلال الرقابة الداخلية وذلك عن طريق توفير كل الوسائل والإجراءات اللازمة لحماية أصول المؤسسة وموجوداتها.

خاتمة

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه وتحليله في الجزء النظري للدراسة، ونستخلص بان التدقيق الداخلي له أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة، فهي توفر لها أكبر درجة حماية لممتلكاتها باعتبار لن المؤسسة تسعى للحفاظ عليها، وقد تم استخلاص مجموعة من النتائج للدراسة في شقها التطبيقي ومجموعة من الاقتراحات.

1. اختبار الفرضيات

وفي ما يلي عرض للنتائج المرتبطة باختبار الفرضيات التي قمنا بوضعها مسبقا وهي الاتي:

الفرضية الأولى: التدقيق الداخلي نشاط تقويمي مستقل داخل الشركة يهدف إلى تدقيق المعاملات المحاسبية والمالية وغيرها وذلك كأساس لخدمة الإدارة.

❖ تعتبر هذه الفرضية صحيحة، فالتدقيق الداخلي نشاط تقييمي مستقل تقوم به إدارة أو قسم داخل المؤسسة مهمته فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية وتقييم أداء الإدارات والأقسام في المؤسسة وذلك كأساس لخدمة الإدارة العليا.

الفرضية الثانية: التدقيق الداخلي وظيفة أساسية وضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية تساعد على تحسين الأداء المالي وتقييمه.

❖ تعتبر صحيحة، حيث أن التدقيق الداخلي يؤدي دورا فعالا وأساسيا في تحسين الأداء المالي وذلك من خلال تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وإتباع معايير التدقيق المعمول بها وكذلك الإجراءات اللازمة القائمة في المؤسسة.

الفرضية الثالثة: الأداء المالي أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

❖ تعتبر صحيحة، حيث أن الأداء المالي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال قدرتها على تحقيق أهدافها التي تتم من خلال استخدام المؤشرات المالي والنسب المالية.

2. نتائج الدراسة

من خلال هذا البحث نستعرض النتائج التالية:

- التدقيق الداخلي أداة فعالة للتقليل من المخاطر المتوقعة، والوسيلة المثلى في اكتشاف الأخطاء، وكل أنواع الغش ومحاولة معالجتها وتصحيحها في الوقت المناسب والحفاظ على أصولها المالية.

- يعتبر التدقيق الداخلي المرشد الأساسي في مدى تطبيق القوانين الصادرة في مجلس الإدارة والمستشار الغول لها.

- يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بجملة من المبادئ والأخلاقيات التي حددها القانون له، والزاميته بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها لإعطاء مصداقية حول التقارير التي يقوم بإعدادها.

- التدقيق الداخلي يؤدي دورا أساسيا في تحسين الأداء المالي عن طريق توفير كل الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المؤسسة لحماية أصولها والتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية.

- تقييم الأداء المالي يقوم على تحديد وضعية المؤسسة من خلال قياس النتائج المحققة أو المنتظرة.

3. الاقتراحات والتوصيات

- من اجل الرقي بالتدقيق في المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، وتحسين ظروف عملها يجب العمل على تطبيق معايير التدقيق الداخلي بشكل صحيح.

- ضرورة الاهتمام بالتوصيات والاقتراحات التي تندرج ضمن التقرير النهائي للمدقق الداخلي وتصحيح نظرة المدققين نحوهم.
- ضرورة عقد دورات تدريبية للمدققين الداخليين لاكتسابهم المعرفة الكافية بمعايير المهمة.
- ضرورة وضع مصلحة المخاطر في المؤسسة لكي تكون هناك علاقة بين إدارة المخاطر وبين التدقيق الداخلي لخدمة أهداف المؤسسة وضمان تحقيقها.
- ضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي لما له أثر كبير في تحقيق معدل المخاطر إلى أدنى حدوده.
- منح المدقق الداخلي كافة الصلاحيات من افصاحات عن المعلومات الصادقة والمعبرة عن الوضع المالي للمؤسسة مما يسمح ويسهل عمل المدقق الداخلي من تحسين وتقييم الأداء المالي.

4. آفاق الدراسة

دراسة هذا الموضوع اظهر إمكانية مواصلة البحث فيه من جوانب أخرى عديدة تستحق الدراسة أكثر لان موضوع التدقيق الداخلي من بين المواضيع حديثة النشأة وواسعة المجال من بين البحوث المقترحة

- إجراء دراسة ازدواجية عمل المدقق الداخلي والخارجي ودورهما في تحسين الأداء المالي.
- استقلالية المدقق الداخلي داخل المؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر

الكتب

1. أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2011.

2. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية ، 2011.

3. خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الأردن، .

4. خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2017.

5. صالحي محمد، التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2016.

6. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008 .

7. كامل أحمد ابو ماضي، بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم لأداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، فلسطين ،2018.

8. محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة التدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة 01، مصر، 2007.

9. محمد زامل فليج الساعدي، حكيم حمود فليح الساعدي، التدقيق الداخلي في الشركات العامة، دار عشتار الأكاديمية، الطبعة 01، بغداد، 2019.

10. محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،الطبعة الأولى، 2010.

11. ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة تسيير –تحليل مالي – ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2000.

المذكرات والاطروحات

1. أمينة حفاصة ،أثر جودة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبة ،جامعة محمد بوضياف ،مسيلة ، 2021/2020.

2. بن خروف جليلة ،دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات –دراسة حالة – ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة أحمد بوقرة ،بومرداس ،2006/2005.

3. بن مالك عمار ،المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء –دراسة حالة–،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة ، 2011/2012.

4. بودودة مريم ، استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام والمقارنة المرجعية لتقويم الأداء الشامل للمؤسسة –دراسة حالة– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2 ، 2014/2013.

5. حسن سليمان محمد أبو عودة ،مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل ،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية ،غزة ،2017.

6. شدري معمر سعاد ، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2009/2008.

7. صالح بلاسكة ، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة سطيف ، الجزائر ، 2012/2011.

8. عامر الحاج دحو، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دارية، أدرار، 2018.

9. عبد الباسط أحمد الحنيسي، مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.

10. فاطمة أحمد موسى إبراهيم، العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2016.

11. لخضر أوصيف، نحو تحسن جودة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة في ظل الممارسات والتطبيقات لحوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

12. مشعل جهز المطيري ، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، 2011/2010.

13. هيا مروان إبراهيم لظن، مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO، دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.

14. يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

الملتقيات والندوات

1. بوهرين فتيحة ، القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الاسلامية ، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي ،الاقتصاد الاسلامي ،الواقع ،ورهانات المستقبل، قسنطينة، ب.س.

المجلات العلمية

1. الشبخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ، مجلة الباحث ، جامعة الجزائر ،العدد2009،7/2010.

2. عمر الشريفي، التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في رفع جودة الأداء في المؤسسة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة سطيف 01، العدد 07، 2015.

3. يزيد صالحي، عبد الله مايو، واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 09، الجزائر، 2016.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان..... -

إهداء ..... -

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي

تمهيد: 9

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي 10

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي..... 10

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي 14

المطلب الثالث: خصائص وأنواع التدقيق الداخلي..... 16

المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق الداخلي 20

المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي..... 20

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي..... 24

المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر 26

خلاصة الفصل: 28

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي

تمهيد 30

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي 31

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي 31

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته..... 33

المطلب الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء المالي والأدوات المستخدمة في تقييمه..... 35

المبحث الثاني: أسس تقييم الأداء المالي 37

المطلب الأول: بطاقة الأداء المتوازن 37

المطلب الثاني: القوائم المالية 39
المطلب الثالث: النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي..... 41
خلاصة الفصل 48

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مطاحن الحضنة –المسيلة

تمهيد الفصل:..... 50
المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة 51
المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة "مطاحن الحضنة"..... 51
المطلب الثاني: أهداف المؤسسة ونشاطاتها 53
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة..... 54
المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة..... 58
المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة..... 58
المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات المقابلة 58
خلاصة الفصل 67
الخاتمة..... 69
قائمة المراجع والمصادر 73
الملاحق..... –
الملخص .....

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	قدرة تخزين المواد الأولية	53
02	قدرة نقل المواد الأولية	54

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	يمثل أنواع التدقيق الداخلي	18
02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة	58

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بن يحي سميرة المولود(ة) بتاريخ: 14/10/1998 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200334300 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية ومحاسبة تخصص: تدقيق ومراقبة خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

13 جوان 2021

التوقيع و البصمة

.....

ولاية المسيلة

تعتمد بتوقيع السيد ..... 13 جوان 2021

المسيلة في: ..... رئيس المجلس الشعبي البلدي

بلماجي حليمة

*تحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

عة محمد بوضياف بالمسيلة

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

م: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: تامي حليمة ..... المولود(ة) بتاريخ: 30/07/1996 ..... ب: المسيلة .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 196[illegible]873 الصادرة بتاريخ: 2016/09/25 عن: المسيلة .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: ..... تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير ..... خلال السنة الجامعية: 2020 - 2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية .....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى دور التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال التعرف على أهم جوانب التدقيق الداخلي، تم التوصل إلى أن التدقيق الداخلي وظيفة تساعد إدارة المؤسسة على تطبيق إجراءاتها وسياساتها وبلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية، وكون الدراسة مرتبطة بالأداء المالي قمنا بالتطرق إلى كيفية تقييم الأداء المالي بالمؤسسة من خلال النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي.

ومن اجل إبراز العلاقة بين هذين المتغيرين قمنا بدراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الحضنة "المسيلة" والتي تتوفر على قسم مستقل للتدقيق الداخلي يقوم بمراقبة سير عمليات المؤسسة.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا أن التدقيق الداخلي وظيفة ذات أهمية كبيرة، وأداة من أدوات الإدارة تساعد في اتخاذ القرارات وتحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، تقييم الاداء المالي، الاداء المالي.

Résumé

Cette étude vise le rôle de l'audit interne dans l'évaluation et l'amélioration de la performance financière de l'institution économique, en identifiant les aspects les plus importants de l'audit interne, il a été conclu que l'audit interne est une fonction qui aide la direction de l'institution à mettre en œuvre ses procédures et politiques et atteindre ses objectifs de manière efficace et efficiente, et que l'étude est liée à la performance financière Nous avons discuté de la façon d'évaluer la performance financière de l'institution à travers des ratios financiers et des indicateurs d'équilibre financier.

Afin de mettre en évidence la relation entre ces deux variables, nous avons mené une étude de terrain à Al-Hudna Mills Corporation "Al-Masila", qui dispose d'un service d'audit interne indépendant qui surveille l'avancement des opérations de l'institution.

Grâce à notre étude, nous avons constaté que l'audit interne est une fonction très importante et un outil de gestion qui aide à prendre des décisions et à améliorer la performance financière.

Mots-clés : audit interne, évaluation de la performance financière, performance financière

Summary

This study aims at the role of internal audit in evaluating and improving the financial performance of the economic institution, by identifying the most important aspects of internal audit. We discussed how to evaluate the financial performance of the institution through financial ratios and indicators of financial balance.

In order to highlight the relationship between these two variables, we conducted a field study at Al-Hudna Mills Corporation "Al-Masila", which has an independent internal audit department that monitors the progress of the institution's operations.

Through our study, we found that internal audit is a function of great importance, and a tool of management that helps in making decisions and improving financial performance.

Keywords: internal audit, financial performance evaluation, financial performance..